

محنة اللغة العربية في فترة الاحتلال الفرنسي ومعاناتها بعد الاستقلال

د. عبد القادر فضيل

تمهيد:

المشكلة اللغوية عندنا من أعقد المشكلات التي ولدت ونمت بعد العدوان الفرنسي على الجزائر الذي كان عدوانا عسكريا وثقافيا، هذه المشكلة التي ظلت تتسع وتتعدّد سنة بعد أخرى طوال العهد الاستعماري، بل استمرت آثارها حتى بعد الاستقلال.

والجانب الذي نتناوله في هذا الحديث هو المحنة التي عاشتها اللغة العربية في فترة الاحتلال، والمعاناة التي كابدها بعد الاستقلال، تلك المحنة التي ولدها الصراع الحضاري الذي ظل قائما بين ثقافة الغالب وثقافة المغلوب وهو الشيء الذي ولد المعاناة التي كابدها اللغة في السنوات الأولى للاستقلال وتكاثرها اليوم من زوايا مختلفة.

وقبل أن نستعرض الحالة البائسة التي عاشتها اللغة العربية في فترة الاحتلال، وما تعرضت له من مضايقات واضطهادات جراء السياسة اللغوية التي انتهجتها فرنسا في تعاملها مع الجزائريين في المجال الثقافي، تلك السياسة التي فرضت على اللغة العربية أن تعيش غريبة مهانة في بلدها، وبين أهلها، مقصاة عن الوظائف الحية التي تمارسها كل لغة وطنية في بيئتها، قبل أن نتحدث عن الوضع المتردي الذي آل إليه تعليمها حتى في المدارس الأهلية، نتيجة المضايقات الإدارية والخط السياسي المنتهج، وعن ردود الفعل التي شكلت نوعا من مقاومة الجزائريين لهذه السياسة بهدف حماية اللغة والذود عن كيانها في الوقوف ضد كل ما يهددها، أو يشل حركتها.

قبل أن نستعرض كل ذلك لا بد من مدخل تاريخي يشرح الغايات التي رسمتها سياسة الاحتلال والنهج الذي سلكته في سعيها لفرض وجودها الثقافي واللغوي، ومحاصرة اللغة العربية وتشديد الخناق

عليها، ثم إقصائها وإحلال اللغة الفرنسية محلها في جميع مجالات الحياة التي يعيشها الانسان الجزائري ويتعامل معها.

مدخل تاريخي:

يبدو من سياق الأحداث التاريخية أن فرنسا لم تقدم على احتلال الجزائر إلا بعد أن حددت أهدافها من هذا الاحتلال، وجمعت معلومات عن حقيقة هذا البلد، وعن نظامه الاجتماعي، وخصوصياته الثقافية، وعن نظرتهم إلى من ليسوا على دينهم وعقيدتهم وعن التقاليد التي يعتزون بها.

لذلك وجهت اهتمامها قبل الإقدام على الغزو لمعرفة السبل والأساليب التي تيسر بها النجاح في المهمة التي هي مقدمة عليها (وهي الاحتلال)، فاحتلال الجزائر بالنسبة إلى فرنسا لا يعني احتلال الأرض والاستيلاء على الحكم فحسب، إنما الاحتلال الذي كانت تخطط له وتعد له العدة، وتبحث عن المسوغات التي تبرر بها فعلتها الشنيعة، هو احتلال البيئة الجزائرية العقلية والنفسية بكاملها، أو لنقل هو الاحتلال الثقافي بأوسع معانيه، حتى ولو كان المدخل إليه هو الاحتلال العسكري والسياسي، فالهدف المنشود - إذن - هو بسط الهيمنة التامة على المجتمع بكامل عناصره، ومؤسساته بما فيها الأسرة والمدرسة والمسجد، واللغة والثقافة والإدارة إلخ. لأنها كانت تريد أن تغير البيئة الجزائرية، وتمسح مقوماتها، وتحولها إلى بيئة فرنسية لتصنع فيها ومنها وجودا فرنسيا ثقافة وأخلاقا في هذه البقعة من الأرض، تريد أن تجعل الشعب الجزائري شعبا مغايرا لحقيقته، منسلخا عن شخصيته (عن دينه ولغته وثقافته وعن انتمائه الحضاري) راضيا بالتبعية لغيره، قابلا للاندماج في الحياة الفرنسية، وغايتها من ذلك:

1. غرس بذور الفكر الفرنسي والثقافة الفرنسية في عقول الجزائريين، وفرض لغة هذه الثقافة في هذه البلاد التي هي بوابة إفريقيا ليمتد وجودها الثقافي واللغوي إلى بقية بلدان إفريقيا، ومن يدري؟ لعلها كانت تتطلع إلى أن يتسع وجودها ليشمل بلدانا عربية أخرى.

2. وهناك غاية أخرى وهي أن تحول الجزائريين كلهم إلى رعايا فرنسيين مرتبطين عاطفيا ولغويا وفكريا بفرنسا، عليهم واجبات، ولكن ليس لهم حقوق، لأن الغاية من الاحتلال الذي خططت له هي أن تجعل من عقول الجزائريين عقولا تنفذ ولا تفكر، تقبل كل شيء ولا ترفض أي شيء.

وهذا من خصائص البيئة التعليمية واللغوية التي هيأتها لتشكيل هذه العقول بحيث لا تتيح للفرد أن ينمو وفق قدراته وحاجاته، ولهذا حرمت الجزائريين من نعمة التعلم، وفرضت عليهم حياة الجهل وما ينتج عن الجهل من خمود وضيق النظر، لأن التعلم الحقيقي هو وسيلة من وسائل التنوير والتفتح، وإذكاء الوعي، والفرنسيون لا يريدون من الجزائريين أن تنتور أفكارهم، وتفتح عقولهم، وينمو وعيهم،

وتنتعش لغتهم، بل يريدونهم عبيدا يخدمون مصالح فرنسا وينفذون إرادتها ويفقدون ثقافتها من غير أعمال للفكر.

التخطيط لتدمير مقومات الهوية:

ولتحقيق هذه الغايات جندت فرنسا خبراءها من الفلاسفة والمستشرقين والضباط ممن لهم معرفة ولو بسيطة بالإسلام والثقافة الإسلامية واللغة العربية لدراسة مميزات الشعب الجزائري ومعرفة مداخل التأثير فيه.

وقد وجدوا أن الشعب الجزائري يتميز بعدد من الصفات والمميزات التي لا يمكن تجاهلها عند التعامل معه، ومن هذه المميزات:

تمسكه بدينه، واعتزازه بلغته العربية، وحبه لوطنه وأرضه، وغيرته على عرضه وشرفه، ولعلمهم قد اهدتوا من خلال معرفتهم هذه المميزات، إلى أن لا سبيل إلى الاستيلاء على هذا الشعب والسيطرة عليه وإحداث التغيير المطلوب في ذهنيته وسلوكه إلا بالفهم الصحيح والعميق لحقيقته، والسعي إلى النفاذ إلى أعماق نفسيته، لتغييرها وإعادة تشكيلها بما يتلاءم مع أغراض السياسة الاستعمارية، لأن بقاءه متمسكا بهويته العربية الإسلامية ويشعوره الوطني يعطيه مناعة تحصنه ضد التأثيرات التي تأتيه من خارج ذاته، من هنا بدأ التخطيط لتدمير مقومات الهوية وتدمير الشعور بأهميتها، والسعي لإحداث هزة نفسية عميقة في داخل الأفراد الجزائريين، لتشكيكهم في أصولهم، وزعزعة إيمانهم بوجودهم المتميز، ومحاولة اقتلاعهم من منبتهم الثقافي والروحي، وكانت اللغة العربية هي المدخل الرئيسي والمجال المحوري لإحداث هذه الهزة القوية، ولبدء المعركة الكبرى التي فرضها الصدام الحضاري بين ثقافة الغازي وثقافة المغزو، بين الأنا والآخر، بين صاحب الدار والمغتصب المعتدي، تلك المعركة، التي بدأت مع بداية الاحتلال وكان منطلقها اللغة واستمرت، ولم تتوقف حتى بعد رحيل المحتل.

ومنذ البداية اتجهت خطة الاستعمار إلى محاربة اللغة العربية بتشديد الحصار عليها، ومنع تعليمها وتعلمها، واعتبارها لغة أجنبية يحرم التعامل بها قانونيا، وفرض اللغة الفرنسية بدلها، وإحلالها محلها في جميع المجالات، وهكذا بدأت محنة اللغة العربية التي ظلت تحمل مأساتها ومأساة أهلها، إذ لم يرفع الحصار المضروب عليها طوال فترة الاحتلال، بل ازداد واشتد في بعض الفترات، ولم تستطع المقاومة الثقافية التي أشهرها الجزائريون في وجه النظام الاستعماري أن تخلصها من هذا الحصار، لأن الأسلحة لم تكن متكافئة، ولكنها (أي اللغة العربية) ظلت صامدة في مواجهة التحديات الثقافية التي فرضت عليها، إذ لم يترك لها النظام الاستعماري أي مجال تتنفس منه، أو تطل منه على الحياة إلا مجال الوعظ

والإرشاد الديني، أما المجالات الأخرى العلمية والتربوية والإدارية والاقتصادية ومجال التقاضي بين الناس فهي محرمة عليها لأنها الميادين التي أحكرتها اللغة الفرنسية وحدها، ومع ذلك لم يهجرها أهلها، ولم يتكروا لها.

إن معرفة هذه الخصائص التي يتميز بها الشعب هي التي دفعت حكام الاستعمار إلى رسم خريطة المعركة التي سعوا من خلالها إلى تحقيق أمرين:

1. محاولة إضعاف الشعور العربي الإسلامي في نفوس الجزائريين أو انتزاعه منهم بشتى الوسائل ليسهل تغيير مشاعرهم وقناعاتهم.

2. ضرب حصار محكم على الجزائر وتشديد الرقابة على ما يأتيها من البلدان العربية والإسلامية من كتب ومجلات وجرائد وأفكار وعلماء وتقييد حرية التنقل خارج الجزائر بما في ذلك الذهاب إلى الحج، وظن هؤلاء الحكام أن هذه الاجراءات يمكنها أن تصرف الجزائريين عن التمسك بهويتهم والتعلق بثقافتهم، وتضعف إصرارهم على بقائهم منتمين إلى قوميتهم ولكن ذلك كله كان مجرد أحلام لم يتحقق منها شيء، إذا استثنينا بعض الحالات الشاذة، والغريبة.

وبهذا أصبح واضحا لدى إدارة الاستعمار أن للغة والدين دورا بالغ الأهمية في حماية الشخصية وتماسك المجتمع، إذ هما اللذان يقفان ضد كل محاولة للنيل من كيان الشعب أو فصله عن أصوله وتدويبه في بيئة أخرى تضاد ثقافته، لذلك كان اهتمام الإدارة الفرنسية في الجزائر منصبا على هذا الجانب منذ البداية أي على الدين واللغة، والثقافة، لأنها المفاتيح التي إن استولت عليها وجدت المنفذ الذي منه تدخل إلى قلوب الجزائريين وعقولهم، وتؤثر في حياتهم وفي محيطهم الثقافي، وقد ركزت على اللغة العربية بصفة خاصة لأنها السبيل إلى ضرب الدين وتشويهه أو تهيمشه، وطمس معالم الثقافة النابعة من هذا الدين، فقد كان الحكام ينظرون إلى الغزو العسكري على أنه مجرد مدخل تنطلق منه المعارك الحقيقية التي يرون الانتصار فيها هو الانتصار الحق الذي تحركوا من أجله، وخططوا له، وهو: محو شخصية الأمة، وتجريد أفرادها من كل شعور يربطهم بمقومات هذه الشخصية، وقد رأوا أن السبيل إلى ذلك أحد أمرين أو هما معا:

1. إما اتباع سياسة التجهيل في التعامل مع المواطنين بحرمانهم من نور العلم ونعمة التعلم وإبقائهم مهمشين غارقين في وحل الجهل وظلام الأمية، بعيدين عن عالم الفكر والمعرفة، ليسهل ابتلاعهم وإذابتهم في البيئة الفرنسية، وسياسة التجهيل المرادة لا تتحصر في إبعاد الشخص عن مجالات التعلم وإبقائه جاهلا عديم المعرفة، فاقد القدرة على القراءة إنما يشمل كذلك وبالخصوص اختيار نوع المعاملة

التربوية التي تفرض مضامين تعليمية ترسخ، جهل الفرد بذاته وبدينه ولغته وتاريخ أمته، وبالحقائق التي تعيش معه وحوله، وتركه مسجوناً في ظلام الأمية الحضارية، ولا تتيح له من المعارف المفيدة إلا ما يمكن أن يستخلصه بالغريزة.

2. وإما اتباع سياسة الفرنسة التي تنطلق من فرنسة اللسان إلى الفكر إلى الوجدان إلى العادات والتقاليد، بحيث تسخر لذلك المدرسة والإدارة والنظام الاجتماعي وإجراءات التعامل اليومي لتحقيق هذا الهدف، وهذا ما كان ينادي به كبارهم ممن كانوا يؤيدون تأسيس مدارس للجزائريين لتنشئة أبنائهم تنشئة فرنسية تتمحي معها الخصوصيات الوطنية.

الفرنسة ضرب من التجهيل

فالفرنسة لا تعني تغيير أداة الخطاب لدى الجزائريين من لغة عربية إلى لغة فرنسية، كما لا تعني التركيز على تعليمهم بالفرنسية وحدها إنما تعني فرنسة الروح والفكر والشعور بحيث يصبح إحساس الفرد المتعلم بعروبوته وإسلامه ووطنه شبه منعدم، لأنه زرع فيه إحساس آخر وتصبح الهوية بالنسبة إليه مجرد بطاقة تعريف تستخرج من مصالح الحالة المدنية لا علاقة لها بالوطن أو اللغة أو الدين ومن ثم فالانتماء الذي تكرسه الفرنسة هو الانتماء الثقافي واللغوي، فأية لغة يتقنها المرء ويتعاطف معها فهي جنسه وجنسيته وأية ثقافة يتعاطاها بفكره ووجدانه فهي روحه وانتماءه، ومن هنا يتضح أن لا فرق بين سياسة التجهيل وسياسة الفرنسة في مفهوم الاستعمار لأن الغاية واحدة، هي التهميش والإهمال أو صناعة إنسان جزائري مطبوع بالطابع الفرنسي محتواه الوطني مشوه.

فالأجيال التي تنشأ في هذا المحيط وتحكمها سياسة الاستعمار إما أن يتجه المسعى إلى فرنستها بتغيير شعورها وتفكيرها، وغسل أمخاها، وإما أن يتجه المسعى إلى تجهيلها بحرمانها من التعلم وإبقائها مهمشة غارقة في وحل الجهل وظلام الأمية، ومن هنا فالفرنسة جهل كذلك لأنها تجعل الإنسان يجهل ذاته وتاريخه وأصوله لأن التعليم الذي كانت فرنسا تسمح به للجزائريين أو تنظمه لهم ليس تعليماً راقياً، لا يرفع الجهل عنهم، ولا ينمي قدراتهم، وإنما هو تعليم بسيط يبقيهم جهالاً حتى ولو كانوا يعرفون القراءة والكتابة.

هذا وقد تحقق أهداف الفرنسة حتى من خلال تنظيم دروس بالعربية داخل المدرسة، إذا كانت هذه الدروس مفرغة من مضمونها الحضاري والثقافي، لأن المهم في عملية التعلم هو المضمون الثقافي الذي تقدمه المدرسة، والطريقة التي يعالج بها هذا المضمون، والروح التي يحملها المعلم وترجمتها نصوص الكتاب.

مرتكزات سياسة الفرنسية:

إن سياسة الفرنسية قامت أساسا على احتقار العنصر الوطني، وعلى الاستخفاف بثقافته وشعوره وعلى امتهان لغته ومضايقتها ومطاردة المهتمين بها وقد ارتكز تنفيذ هذه السياسة على أمرين: أمر سياسي، وأمر إداري:

الأمر السياسي: ترجمته المواقف الرسمية والقرارات والتعليمات الحكومية التي كانت تصدرها حكومة فرنسا من حين لآخر بهدف وضع حد للحياة العملية التي كانت تحياها العربية في التعليم والإدارة، ومرافق الدولة وإقصائها، ومنع التعامل بها وفي الوقت ذاته تلح هذه القرارات في توجيهاتها على تعميق الاهتمام باللغة الفرنسية، وتجنيب الوسائل لفرضها على الجزائريين.

الأمر الإداري: ترجمته الإجراءات العملية التي كانت تنفذ في الميدان (في المدرسة وفي الإدارة وفي المحيط الاقتصادي والتجاري والاجتماعي) تلك الإجراءات التي كانت تركز التعامل بالفرنسية وترفض غيرها، ومن كان لديه من المواطنين مستندات محررة بالعربية يفرض عليه ترجمتها إلى الفرنسية وإلا رفضت، ويعني هذا أن العربية فرض عليها أن تصبح لغة أجنبية في وطنها.

ويمكن أن نرصد هنا بعض القرارات والتعليمات التي فرضت هذا الوضع، ووجهت اهتمام المسؤولين في الإدارة الفرنسية لتجنيب الوسائل الكفيلة بفرض اللغة الفرنسية في مجالات التعامل الرسمي، وإعطائها السيادة المطلقة، وإرغام الجزائريين على قبول هذا الأمر، والخضوع له، كما يمكن أن نرصد بعض القرارات والإجراءات التي حاصرت العربية وامتدتها وشدت الخناق عليها حتى في المدارس الحرة. وصنفت معلمها والمشرفين عليها في خانة المجرمين الذين يجب ملاحقتهم وإدانتهم، كما سنوضح ذلك من خلال ما ذكره الشيخ محمد البشير الابراهيمي في تعليقه على أوضاع معلمي العربية.

وقد كان المحيط الاقتصادي والاجتماعي هو الآخر مجالا حيا انتعشت من خلاله سياسة الفرنسية بل وجدت فيه كل ما ينعشها ويدعم اتجاهها، ويوسع دائرتها، ويهيء الأسباب التي تصرف الجزائريين عن لغتهم طوعا أو كرها.

القرارات والتعليمات:

نستعرض فيما يلي عددا من القرارات والتعليمات التي تفرض التعامل باللغة الفرنسية وتقضي اللغة العربية من مجال الاستعمال وهي:

1. قرار صدر عام 1848 حول اللغة ورد فيه: (إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، إن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته... بهذه اللغة، وبهذه اللغة وحدها، يجب أن

تكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا... وأن أهم ما ينبغي أن نعتني به هو السعي لجعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالهم، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين (1)

عجيب أمر هؤلاء الحكام يتصورون أن فرض استعمال اللغة الفرنسية في التعامل الإداري حق من حقوق لغتهم، وفي الوقت نفسه يعتقدون على حق اللغة العربية الشرعي في وطنها ويسعون جادين لاقتلاع الجزائري من أصله وإدماجه في البيئة الفرنسية وجعله في الأخير فرنسيا (1 مكرر)

2. تعليمة موجهة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال جاء فيها: (إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هنا لغة قومية، والعمل الجبار الذي يتوجب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدرج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية (2).

3. في عام 1904 صدر قانون يحرم على الجزائريين أن يفتحوا مدرسة عربية أو كتابا لتعلم القرآن ما لم يحصلوا على ترخيص من إدارة العمالة، والترخيص لا ينال بسهولة لأن هناك شروطا تعجيزية تقضي في النهاية إلى المنع (3).

4. ثم جاء قرارا "شوطان" وزير داخلية فرنسا في عام 1938 ليؤكد تطبيق القانون السابق الخاص بمنع فتح مدرسة لتعليم العربية، وقد شن الإمام عبد الحميد بن باديس حملة عنيفة على هذا القرار في الجرائد وفي الدروس (4).

إن الذي يتتبع تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر ومواقفه من تعليم الجزائريين يجد تيارات مختلفة، بعضها يرى ضرورة ترك الجزائريين جهالا، وبعضها يرى أنه لا بد من توفر نوع ملائم من التعليم بحسب الهدف الذي ترمي إليه سياسة الاستعمار، ولكن، ما ينبغي ذكره هنا هو: أن الفرنسيين لم يكونوا على رأي واحد فيما يخص موضوع تعليم الجزائريين، ولكنهم لا يختلفون في نظرتهم إلى الجزائري الذي يجب في رأيهم أن يبقى مستواه دون الإنسان الفرنسي وحتى إذا انعموا عليه بتوفير فرص التعلم والسماح له بالاستفادة منها، فيجب أن يكيف هذا التعليم مع أهدافهم، لأن الفرنسيين يريدون من الجزائري أن لا يتجاوز حظه من التعلم بعض المعارف العملية البسيطة التي تمكنه من ممارسة الأعمال التي تتطلبها خدمة المصالح الفرنسية: يقول أحدهم: (وإذا رفعنا الأهالي إلى مستوانا فنسعمل على طرد أنفسنا من هذه البلاد، ولهذا يجب إبقاؤهم على حالتهم السفلى) (5).

بعض أقوال الفرنسيين الشارحة لسياستهم اللغوية

1. يقول كومب إميل في خطاب له في مجلس الشيوخ بفرنسا: (إن مدرستنا لا تعني شيئا إذا لم تنتشر في عقول الشباب أفكارنا وتكون اللغة الفرنسية ترجمانا لذلك)... (6).

2. ويوضح رامبو (وزير التربية في الجمهورية الثالثة) سياسة فرنسا إزاء المدرسة الجزائرية حيث يقول:

لقد انتهى الغزو الأول للجزائر الذي تم بالسلاح عام 1871 وتطلب الغزو الثاني حمل الجزائريين على تقبل إدارتنا وقضائنا أما الغزو الثالث فسيتم بالمدرسة: يجب أن تحقق المدرسة الفرنسية تفوق لغتنا على مختلف اللهجات وترسخ في أذهان الجزائريين عظمة فرنسا ودورها في العالم (7)

3. في هذا الاتجاه كتب أحد الفرنسيين كلمة يقول فيها:

(إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلهم أكثر ولاء وأخلص في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وبتقاليدنا، فالمقصود إذن هو: أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسبما نريد (8).

إن نوع التعليم الذي كان يجري النقاش بشأنه بين الكولون ومن كانوا يصادونهم في الفكرة هو تعليم يتناسب مع مصالح فرنسا ويتوخى جعل الجزائري عنصرا مفيدا للمستعمرة ومساعدة وفيا لإدارة فرنسا يعمل وفق رغباتها ويسير في الاتجاه الذي ترسمه له.

وهذا يعني أن التعليم الموجه خصيصا للجزائريين تعليم منحط لا يرقى إلى مستوى التعليم الذي يتلقاه الفرنسيون حتى في المستوى اللغوي لأن الفرق كان واضحا بين التعليمين.

وإلى هذا المعنى تشير بعض التقارير التي جاء في أحدها: (يكمن اهتمامنا وانشغالنا الثابت في المحافظة على تفوق العنصر الفرنسي، وإذا رفعنا الأهالي إلى مستوانا، فسنعلم على طرد أنفسنا من هذه البلاد)، (9) إنهم يدركون جيدا أن الجزائري إذا تلقى تعليما راقيا فستبرز عبقريته وعند ذاك يثور ويرفض تبعيته لفرنسا.

وقد كتب الجنرال "هوتبول" في شأن الغزو الفكري للجزائر فقال: (من أحدث الوسائل البناءة للوصول إلى إقرار الأمن الكامل في الجزائر هو نشر اللغة الفرنسية بين السكان، والطابع الإدماجي في التعليم الخاص بالجزائريين ليس هو نقل التعليم الفرنسي إلى الجزائر فقط وإنما هو عمل سياسي مدروس وفقا لأهداف فرنسا الاستعمارية) (10).

وتعني هذه الأقوال أن تعليم الجزائريين الذي بدأ الاهتمام به مؤخرا أي بعد 20 سنة من الاحتلال هدفه الأساسي هو تحقيق الفرنسية التامة التي هي النقطة المحورية في سياسة الاستعمار.

وقائع الحرب المعلنة على اللغة العربية:

إنّ الحرب على اللغة العربية انطلقت من ضرب القلاع التي كانت تحصن تعليمها، فالمؤسسات التعليمية الأهلية التي كانت تمارس بها اللغة العربية نشاطها داهمها الاحتلال ودمرها أو استولى عليها وحول وظيفتها، فلم تجد العربية ملاذا تآوي إليه وتواصل نشاطها فيه لأن الفرنسية اغتصبت أماكنها وحلت محلها.

وتتفيداً للخطة العملية المنتهجة في هذه الحرب، فرضت الإدارة الاستعمارية على الجزائريين أن يضعوا لغتهم جانبا ويتعاملوا إجباريا باللغة الفرنسية كما لو كانت لغتهم، مما زاد في محنة اللغة العربية وعمق المأساة التي أصبحت تعيشها.

فالمضايقات التي سلطت عليها وعلى معلمها سواء في المؤسسات الرسمية أم في المؤسسات الأهلية مثل الزوايا والكتاتيب والمدارس الحرة التابعة للهيئات والجمعيات هي أكبر محنة ابتليت بها العربية واعتداء صارخ على حرمتها، لا لشيء إلا لأنها وعاء الثقافة الإسلامية التي تشدّ الجزائريين إلى أصولهم الحضارية، إنّ هذا الوضع حرّمها من مواصلة النشاط في المجال الإبداعي والإسهام الحضاري، وصرف الناس عنها وجعلهم يقبلون على غيرها ودفع المتعلمين بها إلى نوع من الإنكماش عن الحياة والانطواء على الذات والهجرة إلى الخارج لأنهم وجدوا أنفسهم مضطهدين مهمشين، لا يتاح لهم فعل أيّ شيء يفيدهم ويفيد ثقافتهم.

ومن أخطر الإجراءات التي اتخذت لسدّ منابع التي تغذي العربية وقطع أسباب الحياة عنها:

1. الاستيلاء على مؤسسات التعليم التي كانت مركز إشعاع بالنسبة إلى الجزائريين تلك المؤسسات التي كانت اللغة العربية فيها هي لغة التعليم والبحث، ولكن بعد الاستيلاء على هذه المؤسسات قلّ نشاطها وضاق مجال التعلّم بالعربية، وقلّ عطاؤه.

2. مصادرة الأملاك الوقفية والريع الذي كانت تدره على المؤسسات، لأنها المورد الثري الذي كان يغذي التعليم ويمول الأنشطة الجارية في المؤسسة التعليمية.

وبعد الاستيلاء على أملاك الوقف الذي قصد به القضاء على التعليم الإسلامي العربي لم تجد المؤسسة التعليمية ما يمكنها من الاستمرار في أداء وظيفتها المحددة لها وفق صيغ الوقف، وهذا قلل من فاعلية التعليم الأهلي ومن نشاط اللغة العربية وترك المجال فسيحا أمام المدرسة الفرنسية لتصنع بالأجيال وباللغة العربية ما نشاء فإنّ هدف المدرسة الفرنسية في الجزائر هو محاصرة كلّ المؤسسات التي كانت تزاحمها أو تتنافسها في العطاء العلمي، أو توقيف نشاطها وإغلاقها نهائيا.

3. ضرب حصار شديد على الجزائر وتشديد الرقابة على ما يأتيها من البلدان العربية والإسلامية من كتب ومجلات وجرائد وأفكار وعلماء، وتقييد حرية التنقل خارج الجزائر بما في ذلك الذهاب إلى البقاع المقدسة، وظن هؤلاء الحكام أنّ هذه الإجراءات يمكنها أن تصرف الجزائريين عن التمسك بهويتهم والتعلق بلغتهم وتضعف إصرارهم على بقائهم منتمين إلى قوميتهم، ولكن الحقيقة هذه مجرد أحلام لم يتحقق منها شيء، إذا استثنينا بعض الحالات الشاذة.

إنّ فرنسا بهذه الإجراءات قضت شيئاً فشيئاً على التعليم الأهلي (الوطني) وعلى منابع التي كانت تغذيه وهمشت اللغة العربية التي هي الوعاء الرسمي الذي كان ينقل إلى المتعلمين كل أنواع المعارف، ولكن فرنسا لم تكن تريد لهذه اللغة أن تجد الظروف التي تنعشها وتبقيها حية، لذلك ظلت مصممة على تخريب المؤسسة الوطنية وإيقاف نشاطها، وتوجيه الناس إلى العيش في رحاب المدرسة الفرنسية.

ولم تكف فرنسا بحرمان الأهالي من تعلم لغتهم والاتصال بثقافتهم بل عمدت إلى حرمانهم من نعمة التعلم عموماً، لأنها كانت تخشى من الشخص المتعلم لأنّ التعلم يفتح أمامه آفاقاً فكرية ويدفعه إلى التفكير في الأوضاع التي تلائمها والمعارف التي تطوّر حياته.

وهذه الحقيقة دفعتهم إلى تضيق مجال التعلم الموجه إلى الجزائريين واتخاذ الحيطة والحذر حتى لا يؤدي التعليم إلى نتائج عكسية، وعلى هذا كان أقطابهم يصرحون بهذا الذي يخشونه من تعليم الجزائريين حتى أنّهم قالوا إنّ الذين شاركوا في الانتفاضات الشعبية كانوا من الذين تعلموا في المدارس.

وعلاوة على ذلك فإنّ فرنسا لم تقتصر في سياستها الظالمة على حرمان الجزائريين من معرفة لغتهم وثقافتهم بل أوقعت في روعهم أنّ الثقافة تنحصر في الثقافة الفرنسية، وأنّ تاريخ الجزائر يبدأ عام 1830 أي تاريخ قدومها إلى الجزائر.

وليس من المستغرب إذن أن نجد من كونتهم فرنسا وفق هذه السياسة يقدسون أعلام الفكر الفرنسي، ولا يعرفون أنّ ديكارت سبقه الغزالي وأنّ فيكو سبقه ابن خلدون وأنّ كلود برنار سبقه ابن سينا... إلخ (11).

اتجاهات المدرسة الفرنسية في الجزائر:

المدرسة هي السلاح القوي الذي استخدمته فرنسا للقضاء على الشخصية الجزائرية، وتدمير البناء الثقافي الذي هو روح هذه الشخصية من خلال تكريس الفرنسية بمفهومها الواسع الذي لا يكتفي فيه بفرنسة اللسان وتغيير أداة الخطاب.

وحين يستعرض المرء سياسة التعليم التي انتهجتها فرنسا في الجزائر يجدها سياسة قائمة على احتقار العنصر الوطني والاستخفاف بثقافته ولغته، والحرص على إفناء هذه الثقافة أو تجفيف منابعها الثرية ليفرغ المجال لثقافتها ولغتها.

والاتجاه الذي تبنته في هذه السياسة هو تجاهل حاجات المواطنين والسير وفق مصالحها وحاجاتها إلى الجزائريين في مجالات معينة، لذلك بنت نظامها التعليمي في الجزائر وفق هذه الحاجات، ونتج عن ذلك تنظيم أنماط تعليمية ثلاثة:

1. نمط تعليمي خاص بالفرنسيين والأوروبيين ومدارسه منتشرة في كل المدن والقرى التي يقطنها الفرنسيون وهو النمط الذي بقي مستمرا إلى النهاية والذي لم تدرج فيه العربية.
2. نمط تعليمي خاص بالأهالي ومدارسه محدودة الانتشار ومناهجه ضحلة، لأن الهدف السياسي يقتضي ذلك، ولكن هذا النوع لم يستمر، فقد تم الاستغناء عنه في الأخير.
3. نمط تعليمي مزدوج اللغة والوظيفة وهو خاص بطائفة من الجزائريين الذين أرادت فرنسا أن تستعين بهم وتقدم لبعض الوظائف التي لا يستطيع الفرنسيون القيام بها، مثل: الترجمة القضاء الشرعي، الإمامة والإفتاء وتدريس اللغة العربية الفصحى ومدارس هذا التعليم سميت بالمدارس الفرنسية الإسلامية وعددها ثلاثة: واحدة في فسنطينة وثانية في تلمسان وثالثة في الجزائر، ويجري التعليم فيها باللغتين الفرنسية والعربية (العربية مخصصة لتدريس المواد الأدبية والفقهية)، والمشرفون عليها من المستشرقين. إن هذا النوع من المدارس يحمل في ظاهره صبغة عربية إسلامية ولكنه مطعم بروح فرنسية تتخلل مناهجه وتسري في تنظيمه وفي الطرائق المتبعة فيه، وقصد بإنشائه محاربة التعليم الإسلامي الأهلي ومناقسة المناهج التي تتم في الزيتونة وفي القرويين، ومهما يكن فالعربية قد عرفت مع هذه المدارس وجودا متميزا لم تعرفه المدارس والمعاهد الأخرى التي كان حظها من العربية ضئيلا أو منعدما، لأنها تعامل معاملة اللغات الأجنبية فيطرح الاختيار للمتعلّمين، وإذا اختيرت العربية فالدراسة هي المرشحة لذلك، والشيء الملاحظ هو أن الإدارة لم يكن لديها اهتمام كبير بهذه المدارس فكأن الأمر مفروض من المستويات العليا، لذلك بقيت الأعداد التي ترشح لها محدودة، والمواد التي تدرس فيها بالعربية محدودة كذلك.

ولعلّ حذف كلمة (عربية) من تسمية هذه المدارس يؤكد أنّها لم تنشأ لخدمة العربية أو لترقية الاهتمام بها، إنّما توظّفها لأغراض نفعية أي لإعداد إطارات تحتاجهم الإدارة الفرنسية لبعض الوظائف التي لا بد منها لمسايرة ميول مجتمع عقيدته الإسلام ولغته العربية، ومع ذلك نستطيع القول: إن هذه المدارس على قلتها ومحدودية نشاطها كونت عددا من الإطارات التي اعتمدتها الجزائر في بداية

الاستقلال في مجالات التسيير لكونها تملك اللغتين، والإدارة الجزائرية الفتية كانت آنذاك بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الإطارات. وحينما يستعرض المرء تاريخ هذه المدارس يجد أنها أسهمت في مدّ الوطن بإطارات تملك هذه اللغة، وتملك القدرة على العمل بها إن أُتيح لها ذلك، ويشيد السيد أحمد توفيق المدني في كتابه (كتاب الجزائر) بهذه المدارس فيقول: (يجب علينا أن نعترف بفضل المدارس العربية الثلاث (يقصد المدارس الفرنسية الإسلامية) التي أخرجت لنا في الجزائر طبقة من القضاة والعدول والوكلاء لا يستهان بها، إن لم تكن لهم معارف الأسلاف وتوسعهم في العلم والتحقيق فإن لهم ملكة عربية إسلامية طيبة، ولهم من الأفكار الصحيحة والاطلاع على ما يجعلهم في طليعة المتنوعين بالقطر الجزائري). "كتاب الجزائر ص 27" وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها.

إنّ هذه المدارس رغم أنها أنشئت لمهمة معينة إلا أنّها وفرت المجال لبعض الراغبين في تعلم العربية وآدابها مما جعلهم يفضلونها على المدارس الأخرى ولكننا مع الأسف ألغينا هذا النظام في بداية الاستقلال، وجعلناها ثانويات عادية وكان المفروض أن نطورها ونوجّه مناهجها لتتلاءم مع اتجاهاتنا السياسية والثقافية، لأننا كنا مقدمين على انتهاج أسلوب الازدواجية التي أصبحت فيما بعد خيارا ثقافيا، ولكننا لم نحدد لحد الآن طبيعة هذه الازدواجية وكيف يكون التوازن الثقافي في تكوين الناشئة.

هذا وقد حرصت الإدارة الاستعمارية في إطار النمط التعليمي الموجه إلى الفرنسيين على تكوين نخبة من المثقفين الجزائريين لتستخدمهم وسطاء بينها وبين مشاريعها الحضارية في مجال نشر أفكارها واتجاهاتها وتوجيه سلوك الناس ليتلاءم مع الحياة الفرنسية والثقافة الأوروبية، ولكنها لم تنجح فيما خطّطت له النجاح الذي كانت تأمله، لأنّ هناك من تشبعوا بالثقافة الفرنسية ولكنهم بقوا أصلاء مرتبطين بوطنهم حريصين على خدمته متعاطفين مع ثقافة مجتمعهم حتى ولم يكن لديهم إلمام بهذه الثقافة أي أنهم خدموا وطنهم بالفرنسية ونموا احساسهم بضرورة خدمة الوطن، ولم يخدموا فرنسا. يمكن أنهم خدموا اللغة الفرنسية، وهذا طبيعي، ولكنه لا يضرّ إذا كانت خدمة هذه اللغة لا تضرّ لغتهم ولا تهين وطنهم.

هذا وإن المطالب التي كانت تلحّ عليها بعض الهيئات والأحزاب والرّعاء في مجال تنبيه حكام فرنسا إلى ضرورة العناية باللغة العربية وترسيمها في التعليم وفي الإدارة مثل الفرنسية تماما، هذه المطالب أكّدت الدور الإيجابي لهذه النخبة، وبيّنت أنّها ليست نخبة مزيفة كما كان يراد لها غير أن بعض أفراد هذه النخبة تغيّرت مع الزّمن مواقفهم فانسلخوا عن ماضيهم، فأصبحت ثقافتهم تقودهم ولا يقودونها، لذلك ظلوا يؤثرون سلبا في المجالات الحياتية الهادفة إلى ترقية الاهتمام باللغة العربية وتغيير النظرة إليها.

مقاومة الجزائريين لسياسة الاستعمار الثقافية

وقف الجزائريون ضدّ السياسة الاستعماريّة في المجال الثقافي وعارضوها معارضة شديدة، وقاوموها مقاومة عنيفة، لأنّهم كانوا متيقّنين من الهدف الذي كانت ترمي إليه فرنسا من سياستها وهو فرنسة الشعب الجزائريّ فكرا ولسانا وروحا، لذلك لم يستسلموا للوضع المفروض عليهم، بل واجهوه بما يستحقّ، فقاطعوا المدرسة الفرنسيّة واعتبروا الانتساب إليها مدخلاً إلى التّصير والمسح الثقافي والأخلاقي (12).

ومن أهمّ الأساليب التي اعتمدها في المقاومة:

1. تمسّكهم القويّ بلغتهم إلى درجة التّقديس، ورفضهم الكامل لكلّ المحاولات الهادفة إلى التّقليل من حبّهم للغتهم، وتشويه صورتها في أذهانهم، وإقناعهم بأنّ الفرنسيّة هي اللّغة التي تصلهم بعالم الحضارة.

2. الحرص الشّديد على تعليم أبنائهم في الكتابيب القرآنيّة، وفي المؤسّسات الدينيّة التي كانوا يرون فيها الملاذ الآمن الذي يحفظهم من كلّ تسيّب خلقي، ويحميهم مما تريده فرنسا لهم.

3. رفضهم القويّ للمدرسة الفرنسيّة ولبرامجها وامتناعهم عن تسجيل أبنائهم فيها لأنّهم يرونها وسيلة من وسائل التّصير والتكفير ونشر العادات الفرنسيّة التي لا تتسجم مع عاداتهم.

هذا اتجاه، وهناك اتجاه آخر لم يكن يرفض المدرسة لذاتها من حيث هي مدرسة فرنسيّة، لأنّ التعليم مهما كان فهو مفيد، ولكنّه كان يرفضها لأنّ برامجها بنيت على أساس ما تحتاجه فرنسا، لا ما يحتاجه الجزائريّون، بل كانت في كثير من الأحيان تتعارض مع حاجات المتعلمين وواقع مجتمعهم، وكانت بعض الأفكار التي تطرحها تعادي البيئة الجزائريّة، ولا تخدم الفكر الإنسانيّ عموما، وإنّما كانت تخدم السياسة الاستعماريّة، وتستخفّ بالقيم العربيّة الإسلاميّة، ولذلك ظل أصحاب هذا الاتجاه، يطالبون بتغيير المناهج وبترسيم اللّغة العربيّة إلى جانب المعارف الأخرى وإتاحة الفرصة لأبناء الجزائر لكي يتلقوا تعليما راقيا ويندمجوا في الحياة العامّة، وليعيشوا في وطنهم مكرّمين، لذا لم يخل مطلب من مطالب الهيئات السياسيّة والعلميّة في الجزائر طوال فترة المقاومة السياسيّة من الإلحاح على إزالة الحيف والغبن عن اللّغة العربيّة، ورفع الحصار عنها، وتخليصها من المحنة التي أوقعتها فيها المدرسة الفرنسيّة، والعمل على إعطائها الاعتبار في النّظام التّعليمي مثل الفرنسيّة تماما، ولكن هذه المطالب بقيت مجرد مطالب لم يتحقّق منها شيء، ولم تلق الاهتمام المطلوب، لذلك اتّجه اهتمام النّخبة الوطنيّة التي تعي ظروف مجتمعها إلى الجهد الدّاتي والمقاومة النّقافيّة بتأسيس المدارس الحرّة وتنظيم التعليم الأهلي (رغم العوائق)، وتنشيط العمل النّقافي والصحافي الذي يدعّم هذه المقاومة وينمّيها ويسهم في بثّ الوعي الوطني والقومي

الذي من شأنه تحصين أبنائنا مما يتعرّضون له من أشكال المسخ، وقد خطّطت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسّست عام 1931 لهذا النوع من المقاومة التي ظلّت تقودها إلى جانب الهيئات السياسيّة الوطنيّة في المجال الفكري والتربوي والسياسي، ضبطت خطة إصلاحية وبرامج تعليمية نفذتها من خلال المدارس التي جنّدت الشعب لإنشائها بغرض مقاومة أشكال الانحراف والمسخ، والوقوف في وجه سياسة التّجهيل والتّصير والإدماج وتمكين الأجيال من معرفة لغتهم وتاريخهم وأمور دينهم، وما ينتظره المجتمع منهم.

4. من أساليب المقاومة: التّشبّت بالثّراث والقيم الثقافيّة التي تجعل الإنسان الجزائريّ يصمد في الدّفاع عن وجوده ويحافظ على خصوصياته، ويرفض الاندماج في خصوصيات غيره. وقد كان للزوايا وحلقات العلم في المساجد والكتاتيب القرآنيّة دور لا يستهان به في توفير فرص التّعلّم والتّقيف، والانكباب على حفظ القرآن الكريم، وتحصيل المعارف التي من شأنها تحصين المواطنين ضدّ سياسة المسخ والجهل، وخاصة في بداية الأمر حينما لم يكن أمام الجزائري إلاّ أحد أمرين: إمّا أنّه يترك أبناءه فريسة الجهل وإمّا أن يدفعهم إلى الاندماج في سياسة فرنسا التعليميّة. لهذا كانت الزوايا هي الحلّ الثالث الذي يجنبهم الخيار الصعب، لأنّها تفتح لهم أبوابها وتعلّمهم لغتهم ودينهم وتحصن شخصيتهم، وتوفر لهم الملاذ الآمن الذي لا يجدونه في المدرسة الفرنسيّة. ولولا الزوايا والمدارس الحرّة ودروس المساجد التي وجدت فيها الأجيال ضالتها لما وجدنا في بداية الاستقلال من يتكلّم العربيّة الصّحيحة أو يفهم نصوصها أو يحفظ شيئاً من القرآن الكريم. لقد كان للزوايا التي تهتمّ بنشر العلم وتعليم الناس فضل كبير في تربية النّاس على الارتباط بترائهم وبلغتهم، لأنّها كانت بمثابة مراكز ثقافيّة ومعاهد تعليميّة للكبار والصّغار وكانت ملجأً أو ملاذاً للجزائريين الذين احتموا بها من خطر الإبتلاع الذي ظلّ يهدّدهم.

5. المقاومة السّليبيّة التي دفع الشعب إليها والمتمثّلة في هجرة العلماء والمتقّفين الذي أحسّوا بخطر المخطّطات الفرنسيّة الهادفة إلى مسخ الإنسان الجزائريّ، وتغيير عقيدته فالتجأت أعداد من العلماء، والمتقّفين الذين خافوا على عقيدتهم إلى هجرة الدّاخليّة والخارجيّة بمغادرة البلاد والاتّجاه نحو الأماكن البعيدة عن الضّغط هروبا بإيمانهم وحفاظا على ثقافتهم ولغتهم وبحثا عن الاستقرار النفسي، وسعيا إلى المزيد من المعرفة التي سدّت منابعها في الجزائر.

ثمّ إنّ التّجنيد الإجماليّ الذي بدأت تطبيقه، زاد في توسيع مجال الهجرة وعمق الإحساس بالإهانة. 6. لم يرغب عن الفرنسيين الدور الذي يؤديه التمسك بالعقيدة لذلك كتب أحدهم وهو رئيس بلدية قسنطينة يقول: (هناك حائط يفصلنا هو الدّين، هذا الحائط قويّ جدّاً رغم أنّه مبني من التّراب، ومن

العبث محاولة تحطيمه، وإنما يكفي لذلك فتح بعض النوافذ عن طريق نشر اللغة الفرنسية أولاً وبعض الأفكار الصحيحة وبعض المعارف الدقيقة والمفيدة أخيراً (13).

إنّ المقاومة الجزائرية ضدّ العدو الفرنسي لم تتوقّف طوال فترة الاحتلال حتى وإن توقّفت المعارك المسلّحة التي دامت أكثر من خمسين سنة، لأنّ المقاومة لها أوجه عديدة وأشكال مختلفة فالشعب بعد أن رأى أنه من الصعوبة الاستمرار في المقاومة العسكرية، غيّر أسلوب المواجهة، فأتجه إلى التمسك بالجانب الحضاري للمقاومة (أنظر كتاب تاريخ الجزائر الثقافي ج3 ص288 للدكتور أبو القاسم سعد الله)، والذي يتمثّل في التمسك بالمقومات وعدم التنازل عن الخصوصيات والتقاليد والعادات التي تبقية محافظاً على شخصيته رافضاً الحياة التي يدعو إليها المستعمر.

ومع مرور الزمن وجه اهتمامه إلى جانب آخر من المقاومة وتمثّل ذلك في الجانب السياسي الذي فرض عليه أن ينظم نفسه ويراجع أساليب نضاله ويشكل الجمعيات والأحزاب والهيئات التي تتوب عنه في الدفاع عن حقوقه واحترام مقوماته والمطالبة بحقه في تسيير أموره بنفسه وتعليم لغته ودينه وتاريخه، إلى جانب الأسلوب الثقافي الذي هو شكل آخر من أشكال المقاومة والذي حرك اهتمام العلماء والمفكرين فوجهوا جهودهم لمعالجة القضية الثقافية التي هي أساس البناء الفكري والنفسي للمجتمع بل هي حياة المجتمع الحقيقية، فراحوا يضبطون البرامج الإصلاحية والمشاريع التعليمية والتنقيفية التي تستهدف تهيئة الأمة وتعليم أفرادها. وإذكاء وعيهم ليصبحوا قادرين على إستيعاب المعوقات التي تقف في طريق نهضة بلادهم وتحررها، وتمكين من معرفة الأساليب النضالية التي تتيح لهم النجاح في مواجهة سياسة العدو، وفرض إرادة الشعب التي ستقود إلى النصر لا محالة ومن أهم هذه البرامج التي كان لها انعكاس إيجابي على الحياة الثقافية والسياسية تلك البرامج التي اتجهت إلى مقاومة الوضع المتردي الذي كانت تعيشه اللغة العربية وإلى ترقية الظروف التي تتعشها.

وبرامج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت في طليعة هذه البرامج، إذ ضببت الجمعية منذ تأسيسها خطة كان الهدف منها إحياء مجد اللغة العربية وتعليم الأجيال هذه اللغة وتربيتهم على التعلّق بتراثها كما كان الهدف هو محاربة السياسة الإستعمارية التي كانت تستخف بهذه اللغة، وبالقيم التي تحملها، وقد اتخذت الجمعية في نشاطها أسلوباً عملياً شمل التعليم والتأليف والمحاضرات والصحافة والوعظ وغير ذلك.

بعض الأقوال المؤكدة لمحنة اللغة العربية:

من هذه الأقوال التي تؤكّد محنة اللغة العربية وصمودها أمام هذه المحنة ما يلي:

1. قول الأستاذ توفيق المدني: (من مقال له بين الموت والحياة)

(المسألة الموضوعة أمامنا الآن هي مسألة المحافظة على الإسلام والعربية وكان الجزائر اليوم غير شاعرة بتلك الحقيقة الرهيبة القاسية التي نراها رأي العين أمامنا، وكأنها ليست شاعرة بأن الإسلام سائر في طريق الموت وكأنها ليست شاعرة بأن العربية سائرة في طريق الاضمحلال، وكأنها ليست شاعرة بأنها إن فقدت إسلامها وعربيته فقد فقدت إسلامها وعربيته فقد فقدت كل شيء ولم تتل أي شيء. (14).

تعليق محمد فريد المصري بعد عودته من زيارته الاستطلاعية للجزائر عام 1901 يقول: (إن الأهالي هناك يعاملون بقوانين مخصوصة غاية في الشدة والصرامة، فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع وحرية السفر، وقد مُنعت عنهم الجرائد العربية، لم أجد في جميع مدينة الجزائر نسخا من (اللواء) ولا (المؤيد) ولا تصل هذه الجرائد إلا إلى إدارة (المبشر) الحكومية مبادلة، وهناك تحفظ في حرز مكين حتى لا تخرج بعض أعدادها من الإدارة فتصل إخبار الإسلام والمسلمين إلى إخوانهم الجزائريين إلى أن يقول: ولما أرسلت إليّ الجرائد العربية أثناء إقامتي في الجزائر حجزتها إدارة البوسطة) (15).

3. مقالة للشيخ البشير الابراهيمي يصف فيها المضايقات التي كان يتعرض لها تعليم العربية والملاحقات التي كان المعلمون هدفها يقول: (بدأت دعوة المعلمين إلى المحاكم، ونقدر أنها ستعم لأن أول المطر قطرة، وأن الأحكام ستكون بالغرامة والسجن، ولكننا سندخل هذه المحاكم برؤوس مرتفعة (وهو هنا يتحدث بلسان جميع معلمي اللغة العربية) وسنستقبل هذه الأحكام بنفوس مطمئنة بالإيمان وسندخل السجن بأعين قريرة، وسنلتقي مع إخواننا المجرمين في مجالس الأحكام، ومقاعد الاتهام.

وحسبنا شرفا أن يكون ذلك في سبيل ديننا ولغتنا، وحسبنا فخرا أن تكون التهمة فتح مدرسة قرآنية بدون رخصة وحسب الاستعمار ديمقراطية أن يحاكم معلمي العربية والإسلام وبسجنهم على التعليم كما يحاكم المجرمين وبسجنهم على الإجرام في محكمة واحدة، وسجن واحد (من عيون البصائر ط/دار المعارف) (16).

إنّ الروح المعنوية التي كانت عند معلمي العربية والمتقنين بها تدل دلالة قاطعة على أن نشاطهم كان يخيف الحكام ويقلقهم لذلك ظلوا يتابعونهم ويراقبون أنشطتهم، وكثيرا ما كانوا يمنعونهم من التدريس.

4. قول لابن باديس يعلق فيه على قرار شوطان الذي يفرض عقوبات صارمة على من يفتح مدرسة للعربية، أو يمارس نشاطا تعليميا بدون رخصة يقول: (أعداء الأمة الجزائرية - ويقصد بهم الكولون - يجمعون أمرهم ويدبرون كيدهم فيستصدرون من الحكومة قرارا وزاريا بعقوبات صارمة على التعليم ليهدموا الشخصية الإسلامية من أصلها وليقضوا عليها بالقضاء على مادة حياتها.

لقد فهمت الأمة من هم المعلمون المقصودون هم معلمو القرآن ولغة القرآن بينما غيرهم من معلمي اللغات والأديان المروجين للنصرانية في السهول والصحاري والجبال في أمن وأمان بل في تأييد بالقوة والمال... إلى أن يقول: ستمضي بعون الله في تعليم ديننا ولغتنا رغم كل ما يصيبنا، وإنما على يقين من أن العقابة - وإن طال البلاء - لنا وأن النصر سيكون حليفنا، لأننا قد عرفنا إيماننا وشاهدنا عيانا أن الإسلام والعربية قضى الله بخلودهما ولو اجتمعوا كلهم على محاربتهما (17).

إن الأثر المقلق بالنسبة إلى الإدارة الاستعمارية هو تعلق الجزائريين باللغة العربية والدين وبالهيوية العربية الإسلامية لذلك حاولوا سد المنابع التي يجد فيها الجزائري ما يغذي شعوره ويعمق وعيه بذاته، وهذا هو سبب الصدام الثقافي الذي ظل قائما وما يزال.

وضع اللغة العربية في سنوات الثورة:

عرفت اللغة العربية في سنوات الثورة (54-62) نوعا من الانتعاش، فقد شعر المجاهدون والمسؤولون العسكريون والسياسيون أن لغتهم التي حاصرها الاستعمار قرنا وربع قرن ومنع عنها الحياة التي تحياها - بشكل طبيعي - كل لغة مع أهلها، وفي بيئتها، أنه آن الأوان أن تعود إليها الحياة، وأن يعود إليها احترامها من قبل أهلها على الأقل لتصبح أداة للتعامل على يد المدافعين عن الوطن، والمتعطين للحرية، لأنها في الحقيقة تشكل جزءا من الوطن، أو لنقل هي الوطن نفسه... وهكذا، اندفعت جبهة التحرير وجيش التحرير بصفة تلقائية إلى احترام اللغة العربية والنظر إليها على أنها الأداة الشرعية في التعامل مع الشعب، إذ لا يمكن أن يخاطب الشعب بلغة غير لغته، وبذلك جعلوها وسيلتهم داخل الوطن وممثلو الجبهة خارج الوطن يبدعون في بنائه وفي آدائه (وقد يتحتم على هؤلاء الممثلين أن يستخدموا غير العربية حينما يكونون في بلاد أجنبية).

إن قادة الثورة ومن يمثلونهم في الحياة العسكرية والمدنية كانوا ينظرون إلى اللغة العربية على أنها أساس بناء المجتمع الذي يسعون إلى تحريره وتطويره وإعادته إلى حضن ثقاليده ومقوماته وإلى أمجاد لغته وثقافته شيئا فشيئا.

لذا أصبح التعامل بين المناطق والنواحي والمسؤولين في الولايات، باللغة العربية في المراسلات والقرارات وعمليات التوعية، ونشر الأخبار السرية، وكانت العربية وسيلة هامة في عمليات الاتصال الكتابي التي كان القادة يحرصون على سريتها، وقد أسهم الإعلام المسموع والمكتوب في رفع معنويات الأمة لكل الأمة لذلك كان التركيز على اللغة العربية التي هي اللغة المشتركة، وهكذا أصبح المجاهدون يقاومون بالسلاح وبالكلية وكلهم إيمان بالنصر والنصر الذي ينتظرون وهو إخراج العدو من أرضهم،

وإزالة الامتيازات التي كانت للغة وثقافته وإرجاع اللغة العربية إلى المكانة التي كانت عليها قبل الاحتلال.

ومن أجل ذلك اهتمت قيادة الثورة بتعزيز هذا التوجه الذي يخدم اللغة العربية، ويدفع الناس إلى تعلمها والتحدث بها، فوجهت تعليماتها إلى المناضلين وإلى خلايا التنظيم داخل السجون ليكون السجين معلماً أو متعلماً، لأنها كانت حريصة على جعل الجزائريين يستعيدون ثقافتهم، ويعيشون أمجاد هذه الثقافة من خلال الدروس والمحاضرات والخطب السياسية، ثم إن القيادة كانت تنظر إلى المستقبل الذي يطلب تهيئة الأفكار وتحضير الأجواء الثقافية التي تنسجم مع عهد الاستقلال الذي هو آت لا محالة لذلك أوفدت إلى المشرق العربي مجموعات من طالبي المعرفة ليواصلوا تعلمهم وتهيأوا لليوم الموعود، وقد أعطت عملية التعليم والتعلم في السجون وخارج السجون نتائج هامة كانت سندا للنظام التعليمي الوطني في بداية الاستقلال كما اهتمت القيادة في مجال تعليم اللغة بتنظيم أقسام تعليمية في جهات عديدة من الوطن، وخاصة في الشريط الحدودي حيث توجد المحتشدات والتجمعات، وهكذا عرفت اللغة العربية في إطار العمل الثوري نوعاً من العناية، والاهتمام لأن الاهتمام بها جزء من الكفاح المسلح، وسبيل من سبل تنمية الاحساس بالذات، وبالشخصية الوطنية التي قامت الثورة من أجل تحريرها، وهذا الاحساس هو الذي يدفع صاحبه ليكون قويا في دفاعه صامداً في مبادئه.

وقد أسهمت المنظمات الوطنية التابعة لجهة التحرير الوطني (إتحاد الطلاب - الكشافة - الأندية الرياضية وغيرها) بدور لا يستهان به في تنمية هذا الاحساس وإحياء التعامل باللغة العربية التي كانت أداة الخطاب والحوار، ووسيلة التعامل الكتابي حينما يصبح ضرورياً.

المهم في كل هذا هو أن تفجير الثورة كان في حد ذاته إيذاناً ببزوغ فجر جديد بالنسبة إلى العربية، ستم أنواره كامل التراب الوطني، وستجد فيه اللغة العربية متفلسفاً لها، بعد أن عاشت سنين طويلة ظروف الاختناق التي فرضت عليها، والمحن التي قاستها طوال فترة الاحتلال التي كانت سجناً رهيباً بالنسبة إليها.

وفي الحقيقة أنّ اللغة العربية - رغم هذه المحن وهذه الأوضاع العسيرة التي عاشتها - عرفت خلال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات انتعاشاً ملحوظاً استردت معه أنفاسها المكبوتة وأصبحت تعيش بعض مظاهر النهضة العربية التي ظهرت طلائعها في المشرق العربي وامتدت إلى الجزائر مع الذين درسوا في الخارج، ولم تمنعها ظروف الحرب من أن تصنع لنفسها وجوداً دالاً ومعبراً عن ذاته، ولم تمنعها هذه الظروف كذلك من أن يكون لها صوت مسموع داخل الوطن وخارجه فقد حرك الجو العام للثورة قرائح الشعراء والكتاب والإعلاميين فاندفعوا يتغنون بالثورة ونجاحاتها ويمجدون بطولاتها ويروون

القصص ويصفون المعارك التي كان يصنعها المجاهد والمسبل والمحافظ السياسي والمواطنون. كل هذا كانت العربية تعبر عنه وتبدع في وصفه.

إن الاهتمام باللّغة العربيّة الذي بدا واضحا في نشاط العلماء وبرامج السياسيين قبل الثورة لم يدفع حكام الاستعمار إلى استخلاص العبرة وتغيير موقفهم اتجاه اللغة العربيّة بل ظلوا مصرين على إبعادها إلى أن اندلعت الثورة وعرفوا أنّها ثورة شعب بكامله وسائرة في طريق النّصر، وهنا بدأت مواقفهم تتلوّن بعض الشيء، وبدأ خطابهم يلين في المجالات التي لها صلة بعمق الإنسان الجزائري، ولكن التّغيير الجوهرى الذي كنا نترقبه لم يحدث، فالموقف من اللّغة لم يتغيّر جوهره حتى وإن أبدى الحكام الاهتمام (ولو شكليا) باللّغة العربيّة وبتدريسها من خلال تخصيص ساعات لها في المدارس وفتح مجال لتكوين معلمين جزائريين لتدريسها في السنوات الأخيرة بالخصوص وغايتهم من ذلك ليس حبا في اللّغة العربيّة أو إنصافا لها إنّما غايتهم هي محاولة تهدئة الخواطر وتلوية الرّأي العام والتقليل من غضب الشعب، ومن عداوته لفرنسا ظنا منهم أن هذه الإصلاحات التي دعا إليها "ديقول" وغيره، وبدأت الإدارة المحلية تنفيذها تستطيع أن تثني عزم قادة الثورة عن خطهم وعن مواصلة كفاحهم، وصرف الشعب عن السير وراءهم ودعمهم.. كانوا يظنون أنه يمكن بهذه الإصلاحات البسيطة تجميد الكفاح المسلّح، وفتح شهية العودة إلى مناقشة المطالب التي كانت تقدم في السابق لحل المشكلات العويصة وإنصاف المظلومين ومحاولة الاستجابة لكل الحقوق ولكنهم كانوا واهمين.

معاناة اللّغة العربيّة في عهد الاستقلال:

كان الأمل كبيرا في أن تصبح اللّغة العربيّة بعد استعادة السيّادة- تعيش وضعها الطبيعي شأن كل لغة في وطنها، باعتبارها اللّغة الوطنيّة والرّسميّة كما أقرّتها اللّوائح السياسيّة وزكاها التاريخ الطّويل.

كان الأمل كبيرا كذلك أن يوضع حد لهيمنة اللّغة الفرنسيّة وامتداداتها داخل مرافق الدولة وتقلص الامتيازات التي كانت تتمتع بها في أيام حكم أهلها، وتغير النظرة إليها بما يجعلها تمارس وظيفتها المحددة لها كلغة أجنبية يستعان بها في مجالات محدودة ولأغراض تقنية نفعية بحتة، ولكن الإشكال الذي طرح في بداية العهد الجديد هو التركة الثقيلة التي ورثتها الأمة وورثت معها العقد النفسية جراء العهد الجديد هو التركة الثقيلة التي ورثتها الأمة وورثت معها العقد النفسية جراء العهد الاستعماريّ البغيض تلك التركة التي جعلت اللغة الفرنسيّة في كل مرافق الدولة، وفي كل مجالات الحياة، مما صعب على المسؤولين الذين تولوا مقاليد الحكم أن يغيروا هذا الوضع بين يوم وآخر حتى ولو كانوا مقتنعين بضرورة التغيير وحمية التصحيح، والموقع الحرج الذي تمركزت فيه اللغة الفرنسيّة هو المدرسة التي تبنتها الدولة على أمل أن تصححها وتغير اتجاهها بعد حين، ولكن التردد الذي ظل يطبع المواقف الرسميّة، وغموض

التوجه الذي رافق هذه المواقف في هذا المجال أثرا كثيرا في قرارات التصحيح وإجراءات التغيير التي كان المسؤولين يتخذونها من حين لآخر، تطبيقا للالتزام السياسي المعبر عنه في الوثائق الرسمية، ولكن بأسلوب بطيء، وملتو أحيانا، ويعني هذا أن المسؤولين لم يعالجوا المشكلة اللغوية وفق خطة مدروسة لا في مستوى التعليم والتكوين، ولا في مستوى الإدارة والنشاط الاقتصادي بل تركوا ذلك للظروف والمبادرات مما أدى إلى تعقيدها أكثر نتيجة التوسع في نظام التعليم وما رافق ذلك من تسبب في ميدان التعامل اللغوي في المجال الإداري والتعامل الحياتي، والتوسع في نظام التعليم فرض تكوين قوافل وجيوش من المعلمين والأساتذة لمسايرة الحاجات المستجدة التي فرضها الوضع الجديد، وكان بالإمكان أن نجعل من سياسة التكوين الذي هو الرافد الذي يغذي التعليم والإدارة منطلقا لتصحيح الوضع اللغوي وتعميم عملية التعريب التي هو ركن من أركان السياسة الوطنية في مجال التعليم لأن نوع التكوين الذي تتلقاه قوافل المعلمين الذين كانوا مهيين قبل الاستقلال للعمل بالفرنسية لم يكن عددهم كثيرا حتى يقال بأن المعلمين الذين تركتهم فرنسا هم الذين حتموا أن نسير وفق تكوينهم، وما دام عدد المعلمين الذين بدأنا بهم المسيرة، قليلا جدا فكان من الممكن أن ينطلق التكوين أصلا بالعربية حسب الحاجة، ووفق خطة مضبوطة المراحل محددة الأهداف وكان المنتظر أن تطرح قضية التربية منذ البداية طرحا استراتيجيا شاملا وأن تعالج المسألة اللغوية بتصحيح الوضع الموروث مثلما عولجت القضايا الأخرى.

صحيح أن الدولة قد وجهت اهتمامها ل طرح موضوع اللغة طرحا ملائما لأوضاعها في البداية كما جاء ذلك في الموثيق والخطاب الرسمي، وبدأت بالفعل تعدّ العدة للتخلص من التبعية اللغوية ولإعادة اللغة العربية إلى مكانتها الطبيعية، ولكن الوتيرة التي سارت عليها في البدايات الأولى بالخصوص في هذا الصدد كانت ضعيفة ومضطربة أحيانا ومتعثرة أحيانا أخرى يضاف إلى ذلك العوائق والعراقيل التي كانت توضع أما الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المطروحة في مجال التصحيح وتعميم استعمال اللغة العربية، وسبب هذه العوائق هو التردد الذي ظل يطبع قرارات المسؤولين والفهم السيء لوظيفة اللغة لعربية وقدرتها على ممارسة وظيفتها والذي نتجت عنه الأحكام المسبقة والأفكار الخاطئة التي كثيرا ما سمعناها أو قرأناها كالقول:

إن العربية هي من حيث الأساس لغة عبادة فلا تصلح - إذن - أن تكون لغة العلم، وإن اللغات التي تستعمل الحروف اللاتينية هي وحدها القادرة على القيام بهذا الدور (18) وهذا أحد الأسباب التي جعلت المشكلة اللغوية عندنا تنمو وتكبر مع سنوات الاستقلال مما جعل مواجهتها وطرح حلول ملائمة لها أمرا صعب المنال على ما يبدو.

وحتى إذا كان ذلك أمراً متعذراً في البداية نتيجة قلة الإطارات القادرة على توظيف اللغة في جميع المجالات الحياتية فإنه كان بالإمكان التفكير الجدي في ضبط خطة وطنية مدروسة ومتكاملة تستهدف تكوين العنصر البشري القادر، وتمكن اللغة العربية من استعادة مكانتها الطبيعية تدريجياً، ولكن ذلك لم يحدث بالشكل المطلوب، وهنا بدأت المعاناة ... صحيح أن اللغة العربية دخلت المدرسة منذ الموسم الدراسي الأول بعد الاستقلال إلى جانب التربية الإسلامية، ولكنه دخول محتشم لم تهيأ له الظروف، ولم ترافقه الإدارة القوية، ومع ذلك استبشرنا خيراً بهذه البداية التي كما نظن أنها ستعم مجالات أخرى، كنا نظن أنها ستتجه إلى الإرادة التي هي عصب الحياة المجتمعية، ولكنها لم تدخل الإدارة، حتى بعد أن انتشر وجودها في التعليم لأنها وجدت عوائق في طريقها إلى العمل الإداري، ولم تجد إلا القليل من المسؤولين الذين يرحبون بها في الإدارة، وهذا، جانب من الإشكال الذي بدأ يطرح بعد سنوات من الاستقلال والذي لم يبد المسؤولين اهتمامهم بعلاجه، وهو الأمر الذي دفع المسؤولين في حزب جبهة التحرير الوطني وبايحاء من قيادته إلى إثارة الموضوع من جوانبه المختلفة والتفكير في أساليب الحلول الممكنة للمسألة اللغوية التي لم تجد إلى ذلك الوقت حلاً مألوماً لها رغم إصرار الخطاب السياسي على ضرورة تعبئة الجهود للنهوض باللغة ومعالجة المشكلات التي تقف في طريق النهوض بها.

فقام هؤلاء المسؤولون بتشكيل لجنة وطنية للتعريب لدراسة قضايا التعامل باللغة العربية وأساليب إستعمالها، وضمت إليها كل المخلصين الواعين ودرست المسألة من زواياها المختلفة ووصلت بعد الدراسة إلى ضبط حصيلة تشخيصية شاملة للوضعية القائمة وطرح تصور للآفاق المستقبلية لمعالجة الوضعية، وعقدت ندوة وطنية أشرف عليها الرئيس الراحل هواري بومدين واستمع إلى المناقشات الساخنة التي كان معجبا بها وإلى الطرح العلمي الذي طرح به الموضوع، ومن يومها أعلن عن نية الدولة في تأسيس مجمع لغوي اقترح له تسمية أكاديمية 19 جوان، وكان حريصاً على تجسيد هذا المشروع ولكن الظروف لم تسمح له فغادر الدنيا والمشروع لم يتأسس إلا بعد سنوات من رحيله وتحت إسم المجمع اللغوي الجزائري.

وما يمكن قوله هنا: هو أن التوصيات التي خرجت بها الندوة الوطنية الأولى للتعريب بدأت معها الحلول الأولى للمشكلة وخاصة في المجال الإداري البسيط.

والقرارات التي جاءت بعد ذلك سمحت بدخولها بعض المصالح الإدارية تنفيذاً لتوصيات الندوة الوطنية الأولى للتعريب وقرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني وللتوجه السياسي العام في المجال الثقافي، ولكنه دخول محتشم كذلك، إذ انحصر في وثائق الحالة المدنية وفي بعض القرارات والمعاملات النمطية.

ونستطيع القول: أن الإدارة - عندنا رغم التقدم الذي أحرزته اللغة العربية في المجال التعليمي - ما تزال ترفض التعامل الحقيقي باللغة العربية، رغم وجود قانون يفرض التعامل بها ويعاقب المستهينين بذلك، فالدعوة إلى تعميم استعمال اللغة العربية في جميع المجالات كانت دائما متضمنة في الخطاب السياسي منذ البداية ومنصوصا عليها في المواثيق كلها، ولكن الحقيقة التي يجب ذكرها هي أن العربية ظلت وماتزال تواجه الكثير من العوائق والمعوقات منذ أن استرجعت الجزائر إشرافها الكامل على كل دواليب الدولة، وهذا وجه من أوجه المعاناة، القانون موجود، والإرادة السياسية النظرية موجودة كذلك والخطاب الرسمي المؤيد للاهتمام باللغة يتردد في كل مناسبة، ولكن التنفيذ منعدم، والمتابعة منعدمة كذلك، فاللغة لا تستطيع أن تتحرك بتلقائية إن لم يكن لها برنامج تسيير عليه، إن هذه المعاناة هي التي تخلق الحيرة لدى المتعلمين اليوم فهم يتعلمون اللغة ويتعلمون بها كل المواد، ولكنهم يرون أمام أعينهم أنها مقصاة عن الإدارة وغير موظفة في الحياة العملية النشيطة بالصفة المطلوبة وحتى الخطوات المنجزة تم التراجع عنها.

فالوثائق التي تربط المواطن بإدارته، والإعلانات التي توجه المترددين على الإدارة والمطبوعات التي تعبأ لتكوين الملفات الإدارية والمهنية والاستدعاءات وغيرها من الوثائق التي تتعامل بها الإدارة معظمها إن لم نقل كلها في بعض المصالح والهيئات بالفرنسية، وحتى المراسلات التي تتم بين الإدارة أو بين الإدارة والمواطن ما تزال معظمها بالفرنسية.

هذا هو الوضع الذي طبع المسيرة اللغوية عندنا منذ البداية واستمر بعض الوقت ولولا الحاح الإدارة الجماعية الذي دفع المسؤولين إلى تغيير مواقفهم لما تحققت النتائج التي نراها اليوم، ولما عرف تعميم استعمال العربية الخطوات الإيجابية التي تم إنجازها تدريجيا في مدة لم يتجاوز ربع قرن من الزمن أي من بداية الموسم الدراسي 65/64 حين نفذ القرار القاضي بجعل اللغة العربية أداة لتعليم جميع المعارف من خلال تعريب السنة الأولى ثم الثانية في مرحلة أولى، إلى الموسم الدراسي 90/89 الذي شهد تعميم التعليم الأساسي بكامل مستوياته، وتم فيه توحيد لغة تعليم المرحلة الثانوية والتغلب على المشكلات التي اعترضت تعريب المواد العلمية.

وكان من المنتظر بعد ذلك أن يستمر الجهد الذي عرفه التعليم الأساسي والثانوي في مجال التعريب ليمتد إلى فروع التعليم العالي، ولكن الموقف الرسمي لم يتحدد بوضوح، رغم اللقاءات والندوات التي عقدت لحل هذا الإشكال اللغوي، ولكن الاجتماعات المتعددة لم تصل إلى نتيجة، وبقي الوضع على حاله، ويكفي أن نشير هنا إلى أن التعريب قد وجد طريقه إلى التراجع عنه، وبقي منحصر فقط في شعب تكوين أساتذة المرحلة الثانوية في نطاق المدرسة العليا للأساتذة، ولكن هذه المدرسة هي الآن محط أنظار

بعض المعادين لسياسة تعريب المواد العلمية، لذلك يحاولون أن يجردوها من وظيفتها التعليمية ليسندوا لها فقط وظيفة التكوين البيداغوجي ويعني هذا أن التكوين الأساسي (العلمي) يبقى من اختصاص الجامعة واللغة وبالفرنسية، وبعد هذه الجهود التي لمسنا كثيرا من نتائجها الإيجابية خاصة في مستوى التعليم والتكوين بدأنا نلاحظ تراجعها عنها وانتكاسه وردة في عدد من المجالات منذ الانفتاح السياسي فتعريب التعليم العالي توقف بعد أن عرف بداية موفقة، وتعريب المحيط بدأ يتراجع بشكل مهين للغة، وكذا تعريب المصالح المتعاملة مع الجمهور بدأ هو الآخر يعرف تذبذبا وانكماشاً، أما القضية الجوهرية التي بقيت تؤثر في جميع الجهود المبذولة هنا وهناك هي قضية قانون تعميم استعمال اللغة العربية الذي صدر في بداية التسعينات ثم جمده، وبعد مدة أثير الموضوع ونوقش واطلق سراح القانون ثم جمده ثانية، وهو الآن حي يرزق ولكنه مجمد في إدراج المكاتب من غير أن يكون هناك مسوغ لهذا التجديد.

وما نخشاه الآن هو أن تنفذ قرارات الإصلاح التربوي التي لها صلة بمستقبل اللغة العربية والتي أثارت كثيرا من الجدل، تلك القرارات الرامية إلى التراجع عما أنجزناه في ميدان تصحيح الوضع اللغوي وتطوير التعامل بالعربية بالرجوع إلى اعتماد الفرنسية لغة لتعليم المواد العلمية، وقد بدأ التمهيد لهذه العملية التراجعية بفرنسة الرموز والمصطلحات المستخدمة في الرياضيات والعلوم، وتنزيل اللغة الفرنسية إلى السنة الثانية، هذا كله إيذان بأن هناك في الأفق أمرا ينذر بإعادة المحنة إلى اللغة العربية، وإبقاء المعاناة التي كابدها في السنوات الأولى والملاحظة التي ينبغي تسجيلها هنا هي أن الأربعين سنة التي مرت على استعادة السيادة كافية لإعادة المياه إلى مجاريها في مجال معالجة المسألة اللغوية لو أردنا وصمنا، لو فعلنا ذلك لكانت اللغة العربية اليوم في أزهى عهد من عهودها، ولعل السبب في هذا الوضع المتردي، يرجع إلى سكوت المسؤولين في الدولة عن الموضوع خاصة في العقدين الأخيرين، فلم يعد هناك خطاب رسمي يلح على العناية بإرجاع سيادة اللغة ويؤخذ من يتجرأ على الاستخفاف بها سواء بالقول أم بالفعل، والناس حينما رأوا أن الدولة منشغلة بأمر أخرى لم يعودوا يبالون بهذه المسائل المتعلقة بالجانب الثقافي والهوية.

والغريب في الأمر أن المؤسسة الرسمية التي أنشأتها الدولة لمتابعة هذا الموضوع موجودة وهي المجلس الأعلى للغة العربية، ولكن المجلس وحده لا يستطيع أن يتحرك تحركا إيجابيا بمفرده، فالقوانين يجب أن تكون صارمة والموقف السياسي يجب أن يكون حاسما وحازما.

ويستطيع هذا المجلس الاضطلاع بما ينتظره المجتمع منه إذا أعطيت له صلاحيات واسعة بحيث يصبح في مقدوره معاتبة المقصرين وتشديد اللوم على المتهاونين ومؤاخذتهم والاشادة رسميا بمن يخطون خطوات جادة على أن يقدم في كل سنة عرضا مفصلا يعرض فيه التطور الذي حصل والانتكاسات التي

وقعت ويرفع كل ذلك إلى رئاسة الجمهورية مع تشخيص القطاعات التي بذلت جهدا متميزا وكذلك التي سجل عليها تجاوزا أو تهاونا.

وليمكن المجلس من ممارسة صلاحياته ينبغي أن تنشأ له فروع أو خلايا في كل ولاية تكون مهمتها متابعة ما يجري في كل قطاع وفي كل إدارة وترفع الإشكال الذي يقف في طريق السير العادي للعملية إلى رئاسة المجلس الذي يتولى عقد لقاءات وندوات لحله.

المراجع

1. د/ بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق ص: 155
- 1 مكرر د/ عبد القادر فضيل: إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس ص: 82
2. نفس المرجع السابق ص: 83
3. نفس المرجع السابق ص: 83
4. نفس المرجع السابق ص: 83
5. أ/ عبد القادر حلوش سياسة فرنسا التعليمية ص 115
6. المرجع السابق ص: 63 (هامش)
7. المرجع السابق ص: 93
8. د/ أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية ص 16
9. د/ عبد القادر حلوش ص 115
10. نفس المرجع السابق ص: 76
11. د/ أحمد طالب الإبراهيمي ص: 23
12. د/ عبد القادر فضيل ص: 80
13. أ/ عبد القادر حلوش ص: 179
14. د/ عبد القادر فضيل نفس المرجع ص: 84
15. 16. 17. د/ عبد القادر فضيل من المرجع السابق ص: 88/89/80

هوامش أخرى:

البصائر بتاريخ 1938/4/8

تاريخ الجزائر الثقافي د/سعد الله ج3
كتاب الجزائر للأستاذ أحمد توفيق المدني.